

الرباط في 15 ابريل 2020

بيان

على اثر صدور منشور للسيد الرئيس المنتدب للمجلس الاعلى لاستقلال السلطة القضائية السيد مصطفى فارس يوم 14 ابريل 2020 ، والذي وجهه الى السادة الرؤساء الاولون بمحاكم الاستئناف العادية والتجارية والادارية، كان موضوعه تهيئ القضاء لمرحلة ما بعد رفع حالة الطوارئ الصحية في اطار تدابير استراتيجية لمكافحة الاثار والتداعيات الانية والمستقبلية لوباء فيروس كوفيد 19 المستجد عبر اليات الحكامة القضائية وعن طريق تدابير استباقية لمواجهة التحديات من اجل التغلب على كل منافذ التأخير والتعثر والتراكم في العمل والخدمات القضائية .

وحيث انه ولغاية هذا الحد فإننا في المكتب التنفيذي لجمعية عدالة من اجل الحق في محاكمة عادلة ، اذ نعبر عن تميمنا لهذه المبادرة التي تعبر عن الاهتمام بشان ضمان الامن القضائي و ضمان الحماية القضائية لمرتفقي ومرتفات العدالة للتغلب على تداعيات الحجر الصحي ، فإننا :

-نعبر في ذات الوقت عن قلقنا اتجاه وقوف المنشور المشار اليه اعلاه وبشكل غامض على حث المسؤولين القضائيين على اتخاذ تدابير استباقية تتعلق "باعداد مشاريع احكام وقرارات بخصوص الملفات المعينين فيها السادة القضاة ليتسنى البث فيها في اقرب الاجال وفق الضمانات القانونية الواجبة تداركا للوقت الضائع "

-وننبه السيد الرئيس المنتدب للمجلس الاعلى للسلطة القضائية السيد مصطفى فارس الى ضرورة العمل وبشكل مستعجل على تفسير هذا المنشور: هل القصد هو اعداد الاحكام والقرارات في الملفات التي كانت جاهزة للحكم وتأجل صدور الاحكام والقرارات فيها بسبب الحجر الصحي ام المنشور يتعلق بكل الملفات المعروضة وذلك لرفع اللبس الذي قد يحدثه هذا المنشور لدى المسؤولين القضائيين ولدى هيئة الدفاع وكل مكونات العدالة والمتقاضين والمتقاضيات و الراي العام قاطبة ،

واننا اذ نطالب المجلس الاعلى لاستقلال السلطة القضائية بضرورة العمل على اصدار تفسير مضمون المنشور فإننا نعتبر انه اذا كان الامر يتعلق بكل القضايا المعروضة على المحاكم بكل درجاتها وتخصصاتها ، فان من شان ذلك ان يمس بحقوق الدفاع وبمبدأ جودة الاحكام وبضمانات المحاكمة العادلة وبالأمن القضائي بصفة عامة الشيء الذي يستدعي التصدي له في حينه ،

ونطالب على اثر ذلك المجلس الاعلى لاستقلال السلطة القضائية باشتراك كل مكونات العدالة من قضاة ودفاع و مفوضين قضائيين وخبراء وعدول و كتابة الضبط وإدارة السجون وقطاع الامن والدرك الملكي الى غير ذلك من اجل العمل وبشكل اساسي على:

-أولا اقرار تدابير استباقية تهم تيسير الولوج الى العدالة للمرتفقين والمرتفاتك واساسا الفئات الهشة عن طريق تهيئ شبابيك كافية لاستخلاص الرسوم القضائية واستقبال شكاوى ومقالات وطعون الدفاع والمرتفقين والمرتفاتك وتيسير سبل ممارسة الحق في المساعدة القضائية بالنسبة للفئات الهشة والمتضررة من حالة الحجر الصحي ،

-ثانيا : تحديد وبشكل واضح كيفية معالجة اجال الطعون واجال التبليغات والتنفيذات حتى لا يقع ارتباك يؤدي الى ضياع حقوق المتقاضين والمتقاضيات وحقوق الدفاع ،

ثالثا: اتخاذ تدابير واجراءات قانونية لتمكين الدفاع والمتقاضين والمتقاضيات من مأل ملفاتهم وتمكينهم من فرص ممارسة حقهم في الدفاع ،

رابعا: التفكير في سبل تشجيع السادة لقضاة والمستشارين على عقد جلسات اضافية للتغلب على كثافة القضايا التي ستعرفها المحاكم بعد انتهاء حالة الطوارئ ، وللتخفيف من حالة الاكتظاظ بالجلسات احتراماً لتدابير الحماية القضائية ،

خامسا : الانكباب بجدية على وضع تدابير واجراءات قانونية ومشروعة وبشكل استباقي للسادة القضاة بخصوص التعاطي مع قضايا الاكبرية و عدم اداء القروض البنكية وقضايا نزاعات الشغل التي ستعرض عليها والتي تستوجب استحضار حالة الطوارئ الصحية كقوة فاهرة يتحتم اخذها بعين الاعتبار في اصدار الاحكام والقرارات،

عن المكتب التنفيذي

الرباط في 15 ابريل 2020

8 Rue Cameroun App N°2

Avenue Hassan II, Rabat

Tél : +212 (0) 5 37 73 84 68

Fax : +212(0) 5 37 72 36 29

E-mail : adalajust2005@gmail.com

08 زنقة الكامرون الشقة 02

شارع الحسن الثاني الرباط

الهاتف: +212 (0) 5 37 73 84 68

الفاكس: +212(0) 5 37 72 36 29

البريد الإلكتروني: adalajust2005@gmail.com

Site-Web : www.justicemaroc.org